

مؤتمر قمة نيروبي الدولي حول السكان والتنمية 25

تقرير مرحلي

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

في تاريخ 28 أكتوبر 2019، تعهدت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بسبعة التزامات وفقاً لقمة نيروبي بهدف دعم التنفيذ الكامل لتوصيات ومخرجات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

إن اقتصاد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يمر بمرحلة انتقالية، لكنها اعتمدت سياسات وقوانين صحية وسكانية مهمة في الخمسة عشر سنة الماضية، مثل السياسة الوطنية للصحة الإنجابية، والاستراتيجية الوطنية، وخطة العمل للخدمات المتكاملة بشأن الصحة الإنجابية، والأمهات والمواليد الأطفال حديثي الولادة، وصحة الطفل، والرؤية نحو 2030، والاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين (2016-2025)، وخطة العمل الوطنية الثالثة للمساواة بين الجنسين.

المنهجية :

إن فهم السياسات السكانية طويلة الأمد والسياسات ذات الصلة، تظهر أن التزامات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية السبعة، التي تم التعهد بها بموجب قمة نيروبي سوف تعزز تقدم الدولة نحو أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأهداف التنمية المستدامة. بداية من أحدث السياسات المعتمدة، والتي تشير إلى أحدث الأولويات والديناميكية الحكومية في عام 2016، أكدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التزامها بالاستثمار في الشباب، مع الاعتراف بأن البلاد تعاني من تضخم نسبة الشباب، من خلال اعتماد "إطار عمل نوي" من أجل توجيه العديد من السياسات التي تؤثر على الشباب، وخاصة الفتيات.

تمثل نوي فتاة كانت في العاشرة من عمرها عندما تم تبني الإطار في عام 2016، وهي عازمة على متابعة إنشاء إطار لتعزيز وتوجيه البحوث والسياسات المتعلقة بالمراقبين، وتطوير منهجيات للتدخلات الفعالة من أجل المراهقات. في كل عام يتم توثيق التقدم والنهج متعدد القطاعات من خلال إطار نوي، والحفاظ على السياسات في جميع القطاعات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لتتماشى مع مصالح واحتياجات المراهقات في هذا الوقت الحرج في تنمية البلاد.

عند وضع هذا التقرير، تم عرض الالتزامات المتعلقة بالشباب في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لأول مرة في ضوء إطار عمل نوي، وكذلك السياسات ذات الصلة لفهم الدور المحدد لكل التزام في التخطيط الإنمائي الحالي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وتم اعتبار القوانين والسياسات الإضافية ذات الصلة والاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للمساواة بين الجنسين، من أجل توفير سياق إضافي للالتزامات. كما تم قياس التقدم المحرز مع مرور الوقت، والإبلاغ عنه حيثما أمكن ذلك. كما تم النظر في أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأهداف التنمية المستدامة، لتوفير السياق والأهداف، والتقدم المرتبط بكل التزام أيضاً. أخيراً، من خلال فهم وتحليل كيفية تشابه الالتزامات التي تم التعهد بها ذات الصلة، تم وضع التوصيات، سواء بالنسبة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والتي تساعد على الوفاء بالتزاماتها، أو بالنسبة للبلدان الأخرى، للمساعدة في تطبيقها لأفضل الممارسات التي طبقتها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والتي كان لها الأثر الأكبر في وفاءها بالتزاماتها الخاصة.

الالتزام 1: بحلول عام 2030، تلتزم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بزيادة الاستثمارات للمراقبين والشباب، ولا سيما الشبابات

من خلال "إطار نوي" و"النظام الإيكولوجي لنوي" وتعديل الاستثمارات من أجل جني الفوائد المحتملة من المكاسب الديموغرافية، والاستمرار في جمع وتحليل واستخدام البيانات المصنفة حسب العمر والجنس، من أجل تخطيط ورصد أجندة التنمية الوطنية والقطاعية والدولية، والتخطيط لضمان عدم تخلف أحد عن المسيرة، وبالتالي النظر في احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً أو الأقل حظاً، بما في ذلك المهاجرين وذوي الإعاقة والمسنين.

تتمتع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بأعلى معدلات لظاهرة الزواج المبكر في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث بلغت 40% تقريباً من النساء اللواتي يبلغن من العمر 20 عاماً قبل بلوغهن 18 عاماً. ومعدل خصوبة المراهقين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هو الأعلى في آسيا كلها، حيث يبلغ حوالي 65 ولادة لكل 1000 امرأة تتراوح أعمارهن ما بين 15 و19 عاماً. وينخفض التحاق الفتيات بالمدارس في المرحلة الثانوية في المناطق النائية بشكل ملحوظ. وقد تعرضت نصف النساء على الأقل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للعنف، ويعتقد الكثيرات أيضاً أن هناك مبرراً للأزواج لضرب زوجاتهم⁽¹⁾. كما يواجه المراهقون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية خاصة الفتيات صعوبات في دخول سوق العمل. بل وأكثر من ذلك، توجد فوارق في الموارد المخصصة التي تستهدف المراهقات في مناطق مختلفة من الدولة.

تظهر ديناميكيات السكان في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مؤشرات سلبية، وفي ذات الوقت، فإن لديها الفرصة لحصد فوائد من التوزيع الديمغرافي في حال تم عمل تخطيط تنموي استراتيجي مناسب بمختلف المجالات وخاصة بالشباب. واعترافاً بهذه الديناميكيات، تبنت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إطار سياسياً فريداً عام 2016 على أساس "نوي"، يخلق إطار عمل شامل داعم للاستثمار في الشباب والفتيات. أيضاً يمكن اعتبار نظام نوي بمثابة إطار تكميلي يحدد القطاعات المهمة ذات الصلة بنجاح خطة العمل، بما في ذلك الدعوات والاستشارات الخاصة

بمجاللات السياسات الإنمائية والصحة الإنجابية والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، واكساب الفتيات في مجتمعاتهن مهارات حياتية جديدة، وتحديد أولويات البرامج والبيانات المتعلقة بها. من جانب آخر وعلى وجه التحديد، فإن إطار نوي يدعم الاهتمام بموضوع الصحة الجسدية والجنسية والنفسية والانجابية للمراهقات، الأمر الذي سوف يسهل من تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

بالإضافة إلى الأهداف المحددة المتعلقة بالحد من الزواج المبكر وخصوبة المراهقين، يسلط إطار عمل نوي الضوء أيضاً على أهمية الاستثمار في تعليم الفتيات، حيث أن بقاءهم على مقاعد الدراسة في المدارس يرتبط غالباً بتأخير الزواج والإنجاب. ولدى الأمهات المتعلمات أيضاً أطفال يتمتعون بصحة جيدة، بالتالي لديهم فرص أكبر للحصول على وظائف ذات أجر أفضل، وهم أكثر دراية بكيفية حماية صحة ورفاه أنفسهم وأطفالهم. ومع ذلك، تتجاوز أهمية إطار عمل نوي القضايا والمواضيع المحددة. وهو يشكل في الواقع الأساس لرصد وتتبع تقدم الفتيات المراهقات نحو تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة. يشجع إطار نوي على اتباع نهج شامل للبرامج والتدخلات المتعلقة بقضايا الفتيات المراهقات، كما يشجع البرمجة والتدخلات في القطاعات الأخرى من أجل النظر في الآثار المحتملة على إطار نوي وجميع الفتيات المراهقات.

في السنوات المقبلة، تتطلع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى اعتماد العديد من السياسات الرئيسية التي تؤثر على المراهقات، مثل قانون الشباب وسياسة الشباب، والتي يمكن أن تدعم التزامها بالاستثمار في الشباب والمراهقات.

تنتهي الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للخدمات المتكاملة المتعلقة بالصحة الإنجابية وصحة الأم والأطفال الحديثي الولادة عام 2025، ويمكن مراجعة تحديث

وثيقة السياسة هذه من خلال النظر في إطار خطة نوي لتشمل المراهقين كمجموعة خاصة.

إن وضع سياسة محددة لصحة المراهقين غالبًا ما تدفع إلى التنمية والتغيير الإيجابي في القضايا المتعلقة بصحة المراهقين والصحة الجنسية والإنجابية على وجه الخصوص، وهو الأمر الذي يمكن أن يكون أيضًا جانبًا هامًا من جوانب تعزيز صحة ورفاه المراهقات، وبما يتماشى مع إطار الالتزام في إطار خطة نوي. فعندما يتم تعديل قوانين تنمية وحماية المرأة وقانون حماية حقوق ومصالح الأطفال فإنه يمكن أيضًا أن تصبح أكثر شمولية لتشمل معالجة القضايا المتعلقة بالمراهقات على وجه التحديد. كما أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي الآن في المراحل النهائية من تطوير الخطة الوطنية الخامسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الخمسية، وهي بالتالي تشكل وثيقة وطنية رئيسية تقود السياسات والتنمية عبر القطاعات، ويمكن استخدام إطار نوي في هذه العملية لتسليط الضوء على القضايا ذات الصلة بالمراهقات.

الالتزام 2: تلتزم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بوضع اللمسات الأخيرة على السياسة الوطنية للشباب والمراهقين وقانون الشباب وتنفيذها بحلول عام 2030

تلتزم حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بوضع اللمسات الأخيرة على السياسة الوطنية للشباب والمراهقين وقانون الشباب وتنفيذها مع أحكام السياسات القانونية والابتكارية المناسبة لتحسين الصحة والتعليم والعمالة والحماية الاجتماعية ومشاركة المراهقين والشباب.

تمشيًا مع تركيز سياستها الشاملة على الشباب، التزمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باعتماد سياسة وطنية للشباب والمراهقين وسن قانون خاص للشباب بحلول عام 2030. في عام 2013 تم اعتماد قانون لدعم اتحاد شباب شعب لاو، لكن ذلك

شكل هيكلاً سياسياً في المقام الأول وليس مظلة تنموية تسعى إلى دعم القضايا المتعلقة في تنمية واقع الشباب واحتياجاتهم، مثل قضايا الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم والتوظيف، ومع ذلك، وتماشياً مع أولويات الخطة الخمسية الثامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لديها فرصة فريدة تتمثل في وجود شبكات الشباب الأخرى التي تساعد على الوصول إلى المراهقين بمعلومات وموارد جيدة، حيث أن 100٪ من نسبة الشباب في الدولة تنتمي إلى واحدة من هذه الشبكات الشبابية المنتشرة هناك.

كانت عملية تطوير سياسة الشباب شاملة لعدة قضايا، وقد استغرقت عدة سنوات من المشاورات على الصعيد الوطني مع شباب لاو وشبكات الشباب الأخرى لضمان تمثيل احتياجات واقع الشباب ومصالحهم، وقد استغرقت حكومة لاو وقتاً طويلاً لبناء سياسة واضحة للشباب، ومازالت الجهود مستمرة لاستكمال ما تم انجازه، والتأكيد على محاولة تلبية الاحتياجات الخاصة والفريدة للمراهقين في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم والعمالة، وستكون هذه الانجازات هامة وحاسمة لتحقيق النجاح، ويمكن للعديد من المجالات ذات الأولوية المحددة في نظام اطار خطة نوي أن تنشئ إطاراً عاماً لتطوير وتنظيم قانون وسياسة الشباب أيضاً، بما في ذلك المواضيع المتعلقة بالصحة الإنجابية ومهارات الحياة، وتعزيز التعليم، وتعزيز القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

الالتزام 3: التربية الجنسية الشاملة المدمجة بالكامل في المناهج الدراسية على الصعيد الوطني بحلول عام 2030

تلتزم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بدمج التربية الجنسية الشاملة بشكل كامل في المناهج المدرسية على الصعيد الوطني من خلال التدريس والتعلم المناسبين القائمين على المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم والتدريب الابتدائية والثانوية والتقنية والمهنية.

التثقيف الجنسي موجود في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشكل ما منذ عام 2001 ، وهو يركز بشكل أساسي على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز⁽²⁾.

بحلول عام 2010 كان قد تم تنفيذ عدد من الدورات التدريبية المتعلقة في موضوع مهارات الحياة في غالبية المدارس الثانوية على الصعيد الوطني. ومع ذلك فإن المخاوف المتعلقة بالجودة وتحديات التنفيذ مثل نقص تدريب المعلمين وعدم وجود دورة تدريبية شاملة أو موحدة حول موضوع التربية الجنسية ربما قد يكون السبب في ضعف الفعالية والنتائج من هذه المبادرات⁽³⁾. تدعم المادة 3 من قانون حماية حقوق ومصالح الطفل جميع الأطفال في حق الحصول على المعلومات المتناسبة مع عمر الطفل ومستوى نموه وتعلمها. كما تلزم المادة 13 من القانون الدولة بتوفير المعلومات الصحية للأطفال. بينما تُبذل الجهود لتوفير التثقيف الجنسي للأطفال، وقد التزمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالاندماج الكامل لـCSE في المناهج الدراسية الوطنية، الأمر الذي سيتطلب تدريب المعلمين، بالإضافة إلى التزام سياسي مستمر من القيادة لدعم CSE في المدارس.

على الرغم من أن الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للخدمات المتكاملة بشأن الصحة الإنجابية وصحة الأم والأطفال الحديثي الولادة والأطفال للفترة ما بين عامي 2016-2025 تفتقر إلى التركيز المحدد على المراهقين، إلا أنها توفر بعض الإرشادات حول كيفية تلبية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لالتزامها بتنفيذ CSE بحلول عام 2030.

كما يدعو الهدف الاستراتيجي 1.2 إلى زيادة معلومات وخدمات الصحة الإنجابية للشباب. وتحدد خطة التربية الجنسية الشاملة كقناة أساسية لنشر هذه المعلومات المهمة للشباب، والتي سوف يتم دمجها في المناهج الدراسية في المرحلتين الابتدائية والثانوية. كما تدعو إلى إتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الملائمة للشباب، مما يكمل الجهود المبذولة لتحسين التعليم الاجتماعي المخصص. يمكن أيضاً دعم التثقيف الجنسي الشامل والحصول على الخدمات المتوافقة مع الفئة العمرية من

الشباب في سياسة الشباب المستقبلية، وعلى النحو الموصى به من قبل نظام إطار خطة نوي. وتفتقر السياسة الوطنية للصحة الإنجابية التي تم اعتمادها قبل 15 عامًا إلى دعم خاص لفئة المراهقين، ويمكن تعديل هذه السياسة في المستقبل لتتماشى مع إطار خطة نوي من أجل دعم احتياجات المراهقين بشكل أفضل وللتربية الجنسية الشاملة، ومساعدتهم على حماية صحتهم وحقوقهم الجنسية والإنجابية بشكل أفضل.

الالتزام 4: إنهاء العنف المبني على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة بحلول عام 2030

تلتزم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بإنهاء العنف المبني على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة، مع التركيز على الزواج المبكر بين المراهقين من خلال خطة العمل الوطنية المنقحة للوقاية من العنف ضد المرأة 2021-2025 والقضاء عليه وتنفيذها من خلال حزمة الخدمات الأساسية الموجهة والمقدمة إلى فئة النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

كما ذكرنا سابقًا، تتمتع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بأعلى معدلات الزواج المبكر في منطقة جنوب شرق آسيا بأكملها، حيث بلغت 40٪ تقريبًا من النساء في سن 20 من زواجهن قبل بلوغهن 18 عامًا. علاوة على ذلك، تعرضت نصف النساء على الأقل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للعنف. في حين تم تحديد السن القانوني للزواج عند 18 عامًا وفقًا لقانون الأسرة لعام 2008، إلا أنه يجب متابعة الالتزام بتطبيق هذا القانون. وتعترف خطة العمل الوطنية للوقاية من العنف ضد النساء والأطفال والقضاء عليه للفترة 2016-2020 بالزواج المبكر والقسري كشكل من أشكال العنف ضد المرأة، إلى جانب أشكال أخرى من العنف البدني والعاطفي والجنسي. كما توضح خطة العمل بالتفصيل أشكالاً محددة من العنف ضد الأطفال، وكيف تختلف عن العنف ضد المرأة ولكنها تتداخل أيضًا بين بعضها

البعض. وتركز خطة العمل على ثلاث مجالات عمل محددة: مراجعة السياسات والتشريعات ذات الصلة، ومنع العنف ضد النساء والفتيات، والرد على العنف ضد النساء والفتيات.

إن موضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي والممارسات السلبية التي تبنتها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفقاً لقمة نيروبي تركز بشكل خاص على واقع الشباب، وخاصة المراهقات، بهدف دعم إطار عمل خطة نوي. عادة ما يؤثر الزواج المبكر والممارسات الضارة على الفتيات المراهقات، وتلتزم الدولة بالتصدي لذلك من خلال معالجة هذه القضايا في خطة العمل الوطنية الجديدة للوقاية من العنف ضد المرأة والقضاء عليها، والتي سيتم اعتمادها بحلول العام المقبل. يسلط نظام نوي الضوء أيضاً على القضاء المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات كمجال رئيسي ذي أولوية، ويحدد أيضاً ما يلي:

- 1) أهمية اعتماد ودعم حزمة خدمات أساسية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.
- 2) ضمان مشاركة الرجال والفتيان الشباب في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.
- 3) تعزيز المساحات الآمنة للنساء والفتيات. يمكن لهذه المنهجيات الرئيسية الثلاثة في نظام خطة نوي أن تقدم إرشادات مفيدة وناجحة لوضع خطة عمل وطنية جديدة للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.
- 4) يركز البرنامج في خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة 2016-2020 على معالجة العنف ضد المرأة، ويثير موضوع الحاجة إلى دمج دعم الميزانية لمكافحة العنف ضد المرأة. ويمكن أن تتم ترجمة هذه الأولويات إلى خطط عمل وطنية جديدة للمساواة بين الجنسين، واتفاقية العنف ضد المرأة التي سيتم اعتمادها في العام المقبل، ويمكن تطبيقها أيضاً على الأنواع المحددة من العنف ضد المرأة التي تؤثر على المراهقات، أي الزواج المبكر والممارسات الضارة الأخرى.

الالتزام 5: تلتزم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بإنهاء الحاجة غير الملابة لتنظيم الأسرة بين المراهقات بحلول عام 2030

تلتزم الحكومة بتخصيص المزيد من الموارد وتوسيع الخدمات الأكثر أولوية بالنسبة للشباب، بما في ذلك معلومات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة للنساء والرجال والشباب غير المتزوجين في جميع أنحاء البلاد، وزيادة معدل انتشار الوعي بوسائل منع الحمل الحديثة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-19 سنة إلى ما نسبته 45٪ بحلول عام 2025.

ركزت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مرة أخرى في خططها التطويرية على تحسين الوصول إلى الموارد والمعلومات التي تخدم موضوع تنظيم الأسرة، مثل التواصل مع الفتيات المراهقات لضمان حصولهن على الموارد والمعلومات اللازمة لمنع حالات الحمل غير المرغوب فيها.

ينصب التركيز على تنظيم الأسرة في هذا الجزء على دعم هدف إطار عمل خطة نوي المتمثل في إبقاء الفتيات في المدرسة لفترة أطول، ومحاولة القضاء على حالات الفقر التي تقبع فيها الكثير من الفتيات.

وتظهر التقديرات أن حوالي 54٪ من جميع النساء يستخدمن موانع الحمل (41٪) منهن يستخدمن الأساليب الحديثة). كما تم توثيقه من خلال المسح الديموغرافي والصحي الأخير الذي تم استكماله في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وقد كان 26٪ فقط من المراهقين المتزوجين يستخدمون موانع الحمل. كما أن خصوبة المراهقين مرتفعة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، حيث تبلغ 65 لكل 1000 مولود، وكانت المعدلات عالية بين الشباب قاطني الريف والشباب الأقل تعليمًا والشباب ذوي الدخل المنخفض⁽⁴⁾. تظهر أحدث التقديرات تحسينات على معدل خصوبة المراهقين، وتحديد هدف محدد وطموح لتحسين معدل انتشار وسائل منع

الحمل بين المراهقين إلى 45 ٪، بنهاية الاستراتيجية الحالية سوف يسלט الضوء على قضية استخدام وسائل منع الحمل بين المراهقين وتطوير السياسات والاستراتيجيات الصحية ومراجعتها.

يربط إطار عمل خطة نوي أهمية تنظيم الأسرة بالتربية الجنسية الشاملة والوصول إلى الخدمات الصحية للمراهقين، والتي بدونها سيكون من الصعب على المراهقات الحصول على لوازم تنظيم الأسرة. كما تدعو الاستراتيجية الوطنية إلى تعزيز التربية الجنسية الشاملة، وضمان إتاحتها في كل من التعليم الابتدائي والثانوي. بالإضافة إلى ذلك، تعطي الاستراتيجية الأولوية لتحسين الخدمات الصحية للمراهقين، ليس فقط في تحسين الوصول إلى الخدمات، ولكن أيضاً مع إيلاء اهتمام خاص لجودة الخدمات من خلال تحسين الإشراف. بينما تواجه العديد من البلدان تحديات في ضمان حصول المراهقين على لوازم ومعلومات تنظيم الأسرة، وضمان أن تضع الحكومة سياسة لتشجيع استخدام تنظيم الأسرة من خلال المناهج الدراسية للتربية الجنسية الشاملة، والخدمات الصحية للمراهقين، وضمان جودة الخدمات المقدمة إلى المراهقين والمتعلقة في مجال التعليم.

الالتزام 6: تلتزم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالحد من وفيات الأمهات بحلول عام 2030

من خلال جودة الرعاية واستراتيجيات وسياسات الصحة الإنجابية وصحة الأم والمولود والطفل وضمان توفير الخدمات الصحية على أساس التوفر والقدرة على تحمل التكاليف والخدمات الصحية عالية الجودة. والإسراع في إصلاح القطاع الصحي وخاصة تنمية الموارد البشرية من حيث عدد ونوعية الكفاءات.

أيضاً تحسين الحوكمة ونظام المعلومات الصحية الشامل بما يتماشى مع التمويل الصحي الذي يهدف إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وزيادة نسبة النساء الحوامل اللواتي يلدن في ظروف صحية وعناية كوادر طبية ماهرة مدربة إلى 90٪

بحلول عام 2025؛ وزيادة حالات الولادة في المرافق الصحية إلى 70٪ بحلول عام 2025؛ وزيادة معدل انتشار وسائل منع الحمل الحديثة إلى 70٪ بحلول عام 2025.

انخفض معدل وفيات الأمهات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشكل ملحوظ من 544 حالة لكل 100,000 حالة ولادة في عام 2000 إلى 185 حالة في عام 2017. ومع ذلك، فإن الأسباب السائدة لوفاة الأمهات هي بسبب النزيف ما بعد الولادة وتسمم الحمل والإجهاض غير الآمن.

حددت الخطة الوطنية الثامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية العديد من الأسباب المتعلقة بوفاة الأمهات، وبالتالي يمكن أن تستفيد جمهورية لاو من تحديد الأسباب في تحقيق هدف إنهاء حالات الوفاة بين الأمهات والوقاية منها، وهي كالتالي: انخفاض مستويات الخبرة ووجود الكفاءات الماهرة لعملية الولادة، وانخفاض مستويات الرعاية التي تسبق عملية الولادة، وانخفاض مستويات الوقاية.

وتشير الدراسات إلى تزايد نسبة الخطر لدى الأمهات واحتمالية الوفاة أثناء الولادة في المناطق الريفية، أو بين الأمهات الأقل حظًا بالتعليم، كما أن معدل العمليات القيصرية منخفض للغاية أيضًا في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مما يشير إلى عدم حصول بعض الأمهات على خدمة عمليات الولادة القيصرية⁽⁵⁾، رغم أن ذلك كان من الممكن أن ينقذ حياتهم.

في التزامها بشأن وفيات الأمهات، وضعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عدة مناهج محددة لخفض معدل وفيات الأمهات، ومنها ما يلي:

- 1) تحسين جودة الرعاية الصحية.
- 2) تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية.
- 3) تسريع إصلاح القطاع الصحي (خاصة من خلال الاستثمار في توافر الموارد البشرية والمهارات).

- 4) تحسين إدارة قطاع الصحة.
- 5) تحسين نظم المعلومات الصحية بما يتماشى مع التمويل المتاح.
- 6) الاستمرار في العمل نحو التغطية الشاملة للمواطنين.
- 7) تحديد أهداف رقمية محددة لزيادة الكفاءات المدربة على التوليد، وتوفير المرافق الصحية، وزيادة معدل انتشار وسائل منع الحمل.

وفي هذا الخصوص قامت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بصياغة خطة عمل قصيرة مفصلة بهدف خفض معدل الوفيات بين الأمهات. كما تحدد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان للخدمات الصحية المتكاملة للأمومة والطفولة النهج العملية لإنهاء وفيات الأمهات، وذلك من خلال تحسين الخدمات الصحية المقدمة إلى الأمهات.

تقدم الاستراتيجية تفاصيل عن تطوير وتحسين نظام مراجعة وفيات الأمهات من خلال سياسات وإجراءات ضابطة أكثر تحديداً، والتدريب، وتحسين القدرات التقنية⁶. وتحاول جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية السير نحو السيطرة على حالات الوفاة بين الأمهات وتأمينهم بشبكة تأمين صحي شاملة، وانجاز تحسينات هيكلية على مؤسسات النظام الصحي بشكل عام، والالتزام بتحقيق الأهداف العددية المحددة بشأن بعض الأسباب الرئيسية لوفاة الأمهات بشكل عام.

الالتزام 7: استخدام البيانات السكانية للخطة الوطنية التاسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

تلتزم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باستخدام دراسة لاو 2030 حول المعلومات السكانية لضمان الاستجابة للاحتياجات المتغيرة والناشئة للسكان.

مع إعداد الخطة الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة 2021-2025، التزمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالالتزام هام، وهو الاستناد إلى

تحليل وتوصيات الخطة على البيانات التي تم جمعها من خلال مسح وطني للسكان. تم إطلاق "مسح لاو 2030" في شهر سبتمبر عام 2019، وهو يهدف إلى النهوض بالسياسات وتحقيق أهداف التنمية، حيث تسعى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للاستفادة من الزيادة الطردية في أعداد الشباب بالدولة.

تأمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أيضاً بأن تساعد البيانات التي تم جمعها من خلال الاستقصاء على إخراج الدولة من حالة البطء في النمو والتقدم، وزيادة تحسين القدرة الوطنية على جمع بيانات سكانية عالية الجودة ومصنفة⁽⁷⁾. هذا التركيز على البيانات هو منهج أساسي تم التركيز عليه نتيجة التجارب والخبرات الوطنية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة. حيث تضمن البيانات عالية الجودة صياغة سياسات وقوانين تلبي احتياجات السكان، وقادرة على النهوض بالدولة بفعالية، ويمكن مراقبتها، نظراً لأن العديد من السياسات السكانية الرئيسية والسياسات والاستراتيجيات الوطنية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تتم مراجعتها وتحديثها سنوياً، بالتالي بالنتيجة فإن التركيز على البيانات سوف يساهم في توفير أسباب نجاح الدولة مستقبلاً.

التوصيات :

1. جعل موضوع الشباب والمراهقات سياسة شاملة.

ركزت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في أولوياتها على الشباب بموجب ما تم عرضه ومناقشته وتحديده في قمة نيروبي، وخاصة في هذا الوقت الحرج من المسيرة التنموية للدولة. وتُظهر الالتزامات التي تعهدت بها أيضاً نحو الفتيات المراهقات نية وعزيمة حكومية حقيقية في سبيل تذليل العقبات التي تواجههم من خلال القانون والسياسات. والتركيز في جعل إطار خطة

نوي للاستثمار في الشباب والمراهقات موضوعًا شاملاً يمكنه أن يقود السياسات والتنمية للدولة في العديد من القطاعات.

2 - تحديد أولويات و قوانين وسياسات الشباب من أجل تنميتهم ورفاههم.

لقد استغرقت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عدة سنوات لتطوير قوانين وسياسات تتعلق بالشباب من خلال عملية تشاركية على مستوى الدولة. تُظهر هذه العملية أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تدرك أهمية قانون الشباب والذي تم تطويره بمشاركة الشباب أنفسهم، وبالتالي فإن ذلك يمكن اعتباره كمدخلات قد تساعد في تحديد الاتجاه لجميع السياسات والتدخلات المتعلقة بمستقبل الشباب، وجني فوائد عالية تتعلق بالمتغيرات والوقائع الديمغرافية للدولة.

3. التربية الجنسية الشاملة وصحة المراهقين.

تُظهر التزامات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن الدولة تؤمن بالتربية والثقافة الجنسية الشاملة، وتوفير الخدمات الصحية الملائمة للمراهقين، وإتاحة وسائل منع الحمل للشباب. يؤكد إطار خطة نوي من جديد على هذه التدخلات والمناهج باعتبارها ضرورية لأي جهود تهدف إلى تعزيز صحة المراهقين ورفاههم. ورغم ذلك إلا أنه تبقى الإرادة السياسية القوية ضرورية لتنفيذ العديد من السياسات والبرامج المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين.

4. التعرف على تأثير الممارسات الضارة على المراهقات.

اعترفت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بأن العديد من الشابات في البلاد ما يزالون يواجهن تهديدات بالعنف من خلال الممارسات السلبية، مثل العنف

المبني على النوع الاجتماعي والزواج المبكر. واستجابة لذلك، التزمت بضمان مواجهة حالات الزواج المبكر والسلوكيات السلبية الاجتماعية الأخرى في خطة العمل الوطنية الجديدة لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه. وكما هو موثق في وثائق السياسات الأخرى فإن هناك أهمية خاصة لتوفير ميزانية لمكافحة العنف ضد المرأة والممارسات السلبية على جميع المستويات، والتركيز كذلك على الخطوات العملية لتنفيذ هذه السياسات.

5. تعزيز النظم الصحية ومعالجة أسباب وفيات الأمهات.

بالإضافة إلى الأهداف المحددة مثل توفير نظام مراجعة لحالات الوفاة بين الأمهات، وزيادة الكفاءات المدربة والماهرة على تقديم خدمات الولادة في المؤسسات الصحية، ومحاولة تلبية أكبر قدر ممكن من خدمات تنظيم الأسرة، أقرت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بأهمية تعزيز النظام الصحي العام لإنهاء حالات وفاة الأمهات التي يمكن الوقاية منها. إن تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة وتوفير الموارد والكفاءات وحوكمة القطاع الصحي وتطوير نظم المعلومات الصحية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة سوف تكون جميعها أجزاء رئيسية من الخطة الشمولية للحد من وفيات الأمهات.

6. إعطاء الأولوية للبيانات عالية الجودة في تطوير السياسات السكانية.

تستند القوانين والسياسات الفعالة إلى بيانات دقيقة وعالية الجودة ومصنفة. وبالرجوع إلى الخطة الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد التزمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بجمع وتحليل واستخدام بيانات سكانية عالية الجودة. لأن هذه الخطة هي واحدة من وثائق السياسة التأسيسية للدولة، وإم عملية مواءمتها مع بيانات دقيقة وعالية الجودة ستضمن أيضاً أن السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية الأخرى منسجمة مع البيانات

ويمكن أن تكون أكثر فعالية في تحقيق التنمية الطموحة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

المراجع :

- 1- إطار نوي: إطار تحليل وضع المراهقات ، المعهد الوطني للصحة العامة (NIOPH) ، الخطة الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ص2-3.
- 2- حالة الشباب وبرامجهم المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية في لاوس: التحديات وبعض التوصيات، مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث للنساء (2011)، ص 2.
- 3- التربية الجنسية الشاملة: الطريق إلى الأمام، مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث للمرأة (2017)، ص 2.
- 4- الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان للخدمات المتكاملة المتعلقة بالصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل 2016-2025، ص 2.
- 5- الخطة الوطنية الخمسية الثامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (2016-2020)، ص 52.
- 6- الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان للخدمات المتكاملة بشأن الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل 2016-2025، ص 32.
- 7- الحكومة، صندوق الأمم المتحدة للسكان يطلق دراسة Lao PDR 2030، 18 سبتمبر 2019، وكالة أنباء لاو، <http://kpl.gov.co.uk/En/Detail.aspx?id=48248>